

Distr.: Limited
1 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (هـ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دمج
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في
الاقتصاد العالمي

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس،
تركمانستان، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، صربيا والجبل الأسود،
طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، ليتوانيا: مشروع قرار

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،
و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣
المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٠، و ٢٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في تلك البلدان نحو إدخال إصلاحات تركز على السوق، تحقيقاً للاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، والحاجة إلى أن تستمر هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أبداً بكثير، مما أسفر عن مستويات إجمالية أدنى للتنمية ومعدلات أدنى لدخل الفرد، وإذ تلاحظ كذلك أن الحاجة ما تزال تدعو إلى تقديم مساعدة دولية مركزة إلى تلك الاقتصادات لدعم جهودها في مواصلة إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية متينة، وإلى ضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تسلّم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة هذه البلدان على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة والاستجابة لتحدياتها بصورة أوفى، بما في ذلك التحديات التي تواجهها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تسلّم أيضاً بالحاجة المستمرة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقاً للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلّم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد على ضرورة إيجاد بيئة مواتية، داخلياً ودولياً، تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك البلدان،

وإذ تلاحظ تطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(١)،

١ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومؤسسات بریتون وودز، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية

(١) A/59/301.

ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية الموجهة والكبيرة بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، ودعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف استدامة الاتجاهات الإيجابية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعكس أي اتجاه نحو التدهور؛

٣ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، على أن توضع في الاعتبار، في جملة أمور، الأحكام ذات الصلة في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٣)، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤)؛

٤ - **تؤكد** على ضرورة تقديم مساعدة دولية مركزة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تواجه صعوبات مستمرة في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتنفيذ إصلاحات تركز على السوق وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(٥)؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز بصورة خاصة على تحليل التقدم المحرز في دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وفي تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لتمويل التنمية، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.